المحاضرة الأولى:

تتمّة الحديث عن مسند الإمام أحمد

منهجه في المسند:

شيوخه وعدد الصحابة الذين أخرج لهم:

عدة الشيوخ الذين روى عنهم في المسند مئتان وثمانون ونيّف.

عدد الصحابة الذين أخرج لهم أوصلهم البعض إلى حوالي 700 من الرجال وحوالي مائة من النساء.

ترتيبه:

قال الذهبي عن المسند: "لم يصنعه ولا رتبه، ولا اعتنى بتهذيبه، بل كان يرويه لولده نسخا وأجزاء، ويأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان".

وقد ذكر بعضهم أن عبد الله رتّب المسند ترتيبا غير دقيق فوقع تكرار وتداخل كبير في بعض المسانيد، وقد يكون للصحابي أكثر من نسبة فتوجد روايته في أكثر من موضع، وفي الجملة فراعى في الترتيب عدّة اعتبارات أهمها:

1 السابقة إلى الإسلام فبدأ بمسانيد العشرة المبشرين وقدم الخلفاء الأربعة.

2 شرف القرابة إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

3 ثم مسانيد المكثرين من الرواية كأبي هريرة وأنس بن مالك.

4 ثم على بلدان الصحابة فبدأ بالمكيين ثم الشاميين ثم الكوفيين ثم البصريين ثم مسند الأنصار.

5 ثم مسانيد النساء الصحابيات، وقدم عائشة.

قال ابن عساكر: "خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج فيه بعض أحاديث الرجال بأحاديث النسوان، واختلطت مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان، وكثر فيه تكرار الحديث المعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد حتى ربما أعيد الحديث الواحد فيه ثلاث مرات لغير فائدة من إعادته...".

ينظر نموذج: مسند أوس الثقفي ولقيط بن صبرة ذكرا في مسند الشاميين وفي مسند المدنيين.

نموذج تكرار حديث: "من نجا من ثلاث فقد نجا".

عدد أحاديثه:

ذكر بعضهم أن عدد أحاديثه حوالي 30 ألف حديث سوى المكرر وزيادات عبد الله، وقد وصلت في طبعة الرسالة 27647 حديثا.

روّاة المسند:

سمعه منه عبد الله وصالح ابنا أحمد وابن عمه حنبل بن إسحاق، ولكن لم يحدث به عنه غير الأول وعنه أبو بكر القطيعي.

أنواع أحاديث المسند:

قال أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي: ...بتتبّعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعا منه، وهو المسمى مسند الإمام أحمد، وهو كبير جدا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

الثاني: ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جدا.

الثالث: ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا الأول.

الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

الخامس: ما وجده عبد الله في كتاب أبيه بخط يده، ولم يقرأه ولم يسمعه، وهو قليل أيضا.

السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه وهو أقل الجميع. اهـ

شرط الإمام أحمد في المسند:

قال ابن تيمية في الفتاوى: "شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند، ولهذا كان الإمام أحمد لا يروي في المسند عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به".

وقال الحافظ في مقدمة تعجيل المنفعة: "ليس في مسند أحمد حديثا لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف: أنه يدخل الجنة زحفا، والاعتذار عنه أنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهوا".

قال ابن تيمية: "ليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجّة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف".

وجوه خمسة لوجود بعض الضعيف في المسند:

قال ابن تيمية: "وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك **ليعتبر بها ويستشهد بها**".

قال الإمام أحمد: "كنت لا أكتب حديث جابر الجعفي، ثم كتبته أعتبر به". شرح علل الترمذي

وقال ابن رجب: "الذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه".شرح العلل

وربما أورد الضعيف لكونه في الفضائل والمغازي فقد ورد عنه قوله: إذا روينا عن رسول الله في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما أو يرفعه تساهلنا في الأسانيد.

وقال أيضا: ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث —يعني المغازي ونحوها– وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا وقبض أصابع يده الأربعة.

وربما لكون الباب لا يوجد فيه غير ذلك الحديث، ولا يوجد ما يخالفه. فقد ورد عنه قوله: ضعيف الحديث أحبّ إلينا من رأي الرجال.

قال ابن تيمية: "من نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن...فهذا وأمثاله يسمّيه أحمد ضعيفا ويحتج به...

ثم قال: ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف كحديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهاجري وغيرهما، فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفا هو أرفع من كثير من الحسن، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحا".

قال ابن القيم: إذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس. الإعلام

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة مخلد بن خفاف: سئل أبي عنه فقال: لم يرو عنه غير أبي ذئب وليس هذا إسناد تقوم به الحجة – يعني الحديث الذي يروي مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الخراج بالضمان–"، غير أني أقول به؛ لأنه أصلح من آراء الرجال .اهـ بواسطة

وربما يكون قد كتبه لينظر فيه وتوفي قبل أن ينتهي من تنقية ما يتبين له ضعفه.

وقد يكون هذا الضعيف في واقع الحال ثقة عنده.

يراجع مكانة المسند ودرجات حديثه: مقدمة طبعة المسند إشراف أحمد معبد.

ما صنّف حوله:

صنّفت كتب فيما يتعلق بترتيبه وبزوائده وبتراجم رجاله وفي الذب عنه وفي غير ذلك يراجع في محله، وفيما يلي أمثلة:

رتب أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي المسند على الكتب والأبواب لتسهل الإفادة منه وأسماه: الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ثم عاد وشرحه وخرج حديثه في: بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، وكلاهما مطبوع.

عني أيضا بالكتاب أحمد شاكر فشرح غريبه وحكم على أحاديثه وصنع له فهارس، ولكن توفي قبل إكماله إذ بلغ الربع تقريبا.

من المحاضرة الثانية إلى المحاضرة الرابعة نتناول الإمامين البخاري ومسلم ومنهجهما في الصحيحين:

أوّلا: صحيح الإمام البخاري

نتف من ترجمته من السير "مع اختصار وتصرّف":

هو محمد بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه، وهي لفظة بخارية معناها الزرّاع.

ولد أبو عبد الله عام 194هـ، ومات عام 256هـ.

ورد بالسند إلى البخاري أنه سئل: "كيف كان بدء أمرك؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتّاب. فقلت: كم كان سنّك؟ فقال: عشر سنين، أو أقل. ثم خرجت من الكتّاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره. فقال يوما فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل. فدخل فنظر فيه ثمّ خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم فأخذ القلم مني، وأحكم كتابه، وقال: صدقت. فقيل للبخاري: ابن كم كنت حين رددت عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة. فلما طعنتُ في ستّ عشرة سنة، كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء....". قال ابن حجر في مقدمة الفتح في بيان مرجع الضمير: يعني أصحاب الرأي، والعهدة على محقق السير.

بعض شيوخه وتلاميذه:

سمع ببخارى من محمد بن سلام البيكندي وجماعة ليسوا من كبار شيوخه.

ثم سمع ببلخ من مكّي بن إبراهيم، وهو من عوالي شيوخه، وسمع بمرو من عبدان بن عثمان وجماعة، وبنيسابور من يحي بن يحي وجماعة، وبالريّ إبراهيم بن موسى، وببغداد من محمّد بن عيسى بن الطبّاع وغيره، وبالبصرة من أبي عاصم النبيل وعدّة، وبالكوفة من أبي نُعيم وغيره، وبمكّة من أبي عبد الرحمن المقرئ وخلاّد بن يحي وغيرهما، وبالمدينة من عبد العزيز الأويسي وغيره، وبمصر سعيد بن أبي مريم وعدّة، وبالشام أبا اليمان ومحمّد بن يوسف الفِريابي وأمم سواهما.

أعلى شيوخه الذين حدّثوه عن التابعين، وهم أبو عاصم والأنصاري ومكّي بن إبراهيم وعبيد الله بن موسى وأبو المغيرة ونحوهم.

ويتناقص هذا العلو حتى نصل إلى مثل محمد بن يحي الذهلي الذي روى عنه الكثير ويدلّسه.

روى عنه خلق كثير منهم الترمذي وأبو حاتم وإبراهيم الحربي وابن أبي الدنيا وصالح بن محمّد بن جزرة وابن خزيمة ومحمّد بن يوسف الفِربري راوي الصحيح وأمم لا يحصون، وروى عنه مسلم في غير صحيحه.

قال الفربري: قال لي محمّد بن إسماعيل ما وضعت في كتابي الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين.

حكى بعضهم أن رأى في المنام النبي عليه الصلاة والسلام كأنّه يمشي، ومحمد بن إسماعيل يمشي خلفه، فكلّما رفع النبي عليه الصلاة والسلام قدمه وضع محمد بن إسماعيل قدمه في المكان الذي رفع النبي عليه الصلاة والسلام قدمه.

نتف مما ورد في منزلته عند العلماء:

قال رحمه الله عن نفسه: ما قدمت على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.

قال يحي بن جعفر: لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل من عمري لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموته ذهاب العلم.

قال مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري فقال: دعني أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين، وطبيب الحديث في علله.

كتابه الصحيح:

سبب تأليفه:

قال البخاري: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي عليه الصلاة والسلام فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب.

وقد رأى البخاري في منامه أنه أمام النبي عليه الصلاة والسلام وبيده مروحة وهو يذب الذباب عن وجه النبي عليه الصلاة والسلام، فذكر ذلك لأحد المعبّرين فعبّرها له بأنّه يذبّ الكذب عن سنّة النبي عليه الصلاة والسلام.

الكلام في عدد أحاديث الجامع وفقهه في الجامع وتبويبه وتقطعيه وغيرها من المسائل من خلال ما قرره بعض الباحثين المختصين:

اسمه:

"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه".

ترتيبه:

مرتب على الأبواب الفقهية بدأه بكتاب بدء الوحي وختمه بكتاب التوحيد، وفيه 97 كتابا تشتمل على 3450 بابا.

عدد أحاديثه يرى بعضهم أنّها بالمكرّر بلغت سبعة آلاف ومائتي حديث وكسر، وبغير المكرّر كما يذكر الحافظ بلغت ألفين وستمائة وحديثين فقط، وهناك اختلاف في عد الأحاديث.

وهذه الأحاديث سواء بالمكرّر أو غير المكرّر انتقاها من 600 ألف حديث، ولكن ليس المقصود بهذا العدد أنها أحاديث مفردة، كل حديث بإسناد وكل إسناد على متن يختلف عن المتن الآخر، فهذا العدد بالتكرار بحيث يرد الحديث الواحد عن عدة من الصحابة نعتبره واحدا ويعتبرونه بعدد هؤلاء الصحابة وهكذا من أتى بعدهم.

أمر آخر أنهم لا يقصدون الحديث المرفوع فقط بل يخالطه آثار الصحابة والتابعين.

وحينما خرج أحاديث الصحيح لم يكن مقصوده أنه لم يصح سواها، فقد ثبتت عنده أحاديث أخرى لم يخرجها في جامعه، ومن أدلة ذلك قول الترمذي في جامعه: وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو عندي حديث صحيح، أو حسن،أو نحوه من العبارات.

وإنما لم يخرج هذه الأحاديث في جامعه رغبة في الاختصار، أو لكونها ليست على شرطه الشديد في الجامع.

راوي الصحيح:

له عدة روايات أشهرها رواية محمد بن يوسف بن مطر الفربري.

فقه البخاري في صحيحه:

عني البخاري بالناحية الفقهية عناية شديدة فوجدناه يورد آيات الأحكام ويوزعها بحسب تناسبها مع الأبواب، وأحيانا يورد بابا ولا يورد تحته شيئا من الأحاديث، وربما أورد شيئا من المعلقات.

والمقصود بالمعلّقات الأحاديث أو الآثار التي يحذف أول سندها وربما كامل الإسناد، وإذا أوردها في باب معين لا يورد غيرها فبعضهم يحمل هذا الصنيع على أنه لا يثبت عنده في الباب شيء، ولكن لا نستطيع الجزم بذلك لاحتمال وجود شيء ثابت في الباب لكن ليس على شرطه، بل ربما صححه البخاري نفسه خارج الصحيح.

تبويبه:

ربما يورد البخاري بعض الأبواب مجردة عن أي حديث أو آية أو معلّق، فيقول: باب كذا وكذا، ويذكر المسألة وينتقل إلى باب آخر، وبعض هذه الأبواب يعقبها البخاري بأبواب لا يبوب عليها، وإنما يقول: باب حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان...عكس الطريقة السابقة.

فربما أتى بعض النساخ فجعل هذا الحديث تحت ذلك الباب، وهنا يقع الإشكال على كثير ممن أراد ذكر مناسبة الحديث للباب.

إذا عرفت هذا الأمر كما قال ابن حجر: يمكن أن يفزع إليها عند الحاجة إذا أعيانا ذكر مناسبة ذلك الحديث لذلك الباب يمكن أن نقول: لعلّ هذا من تصرف النسّاخ، فلعلهم دمجوا ترجمة بحديث ليس تحتها.

اختصاره للأحاديث: يذكر معنى الحديث أو الشاهد منه بلفظ مختصر مثل قوله في حديث عمار في كتاب التيمم قال عمار لعمر: "تمعكت فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يكفيك الوجه والكفان" فهذا مختصر من حديث طويل في قصة لعمار مع عمر.

ثانيا: صحيح الإمام مسلم

نتف من ترجمته من السير "مع اختصار وتصرف":

هو الإمام الكبير الحافظ المجوّد الحجّة الصادق أبو الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

ولد سنة 204هـ. وتوفي عام 261هـ.

قصة وفاته:

قال أحمد بن سلمة: وعُقد لمسلم مجلس الذاكرة، فذكُر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السِّراج، وقال لمن في الدار: لا يدخل أحد منكم. فقيل له: أهديت لنا سلّة تمر، فقال: قدّموها فقدَّموها إليه، فكان يطّلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة، فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث.

رواها أبو عبد الله الحاكم.ثم قال: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات.

شيوخه:

قال الذهبي: "أول سماعه في سنة ثمان عشرة من يحي بن يحي التميمي، وحجّ في سنة عشرين وهو أمرد، فسمع بمكة من القعنبي، فهو أكبر شيخ له، وسمع بالكوفة من أحمد بن يونس، وجماعة. وأسرع إلى وطنه، ثم ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين. وأكثر عن علي بن الجعد، لكنّه ما روى عنه في الصحيح شيئا. وسمع بالعراق والحرمين ومصر".

وقد ذكر الذهبي شيوخه الذين أخرج لهم في الصحيح وعدّتهم 220 رجلا سردهم على حروف المعجم، وكان من جملتهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وسعيد بن منصور وعثمان بن أبي شيبة ويحي بن معين وأبو بكر بن أبي شيبة عبد الله.

وله شيوخ سوى هؤلاء لم يخرج عنهم في صحيحه كعلي بن الجعد وعلي بن المديني ومحمد بن يحي الذهلي.

الراوون عنه:

ممن روى عنه أبو عيسى الترمذي في جامعه روى عنه حديثا واحدا، والحافظ أبو عوانة.

ثناء العلماء عليه وعلى صحيحه:

قال أبو قريش الحافظ: سمعت محمّد بن بشار يقول: حفّاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمّد بن إسماعيل ببخارى.

قال الحافظ ابن مندة سمعت أبا علي النيسابوري الحافظ يقول: ما تحت أديم السماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم.

ولو أنّ أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند.

قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء.

حاله مع البخاري والذهلي:

أورد الذهبي عن مسلم أنه كان يظهر القول باللفظ، ولا يكتمه، فلما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم الاختلاف إليه، فلما وقع بين البخاري والذهلي ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه، حتى هجر، وسافر من نيسابور، قال: فقطعه أكثر الناس غير مسلم. فبلغ محمد بن يحي، فقال يوما: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس. ثم بعث إليه بما كتب عنه على ظهر جمّال. قال: وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه.

قال الذهبي عن مسلم: "لحدّة في خلقه انحرف أيضا عن البخاري، ولم يذكر له حديثا، ولا سمّاه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحطّ على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة "عن"، وادّعى الإجماع في أنّ المعاصرة كافية، ولا يتوقّف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبّخ من اشترط ذلك. وإنّما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري، وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب الأقوى".

كتاب صحيح مسلم

أوّلا: عنوان الكتاب.

الاسم الكامل للكتاب هو الجامع المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، وقد ورد في عدة مراجع مختصرا فيقال صحيح مسلم كما هو مشهور.

ثانيا: سبب تأليفه.

1 نص الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة الصحيح على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال أحد أصحابه حيث جاء فيها:« فأردت أرشدك الله أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في الصحيح بلا تكرار يكثر ».

2 جاء في المقدمة قوله: "ولكن من أجل ما أعلمناك من أن نشر القوم الأخبار بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خفّ على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت..".

ثالثا : رواة صحيح مسلم.

منهم:

1-أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، وقد فاته سماع بعض المواضع، في كتاب الحج وفي أول الوصايا وفي أحاديث الإمارة والخلافة.
2-أبو محمد أحمد بن علي بن المغيرة القلانسي. وقد بين ابن عطية في فهرسه (ص85،122،130) أنه لم يسمع ثلاثة أجزاء من آخر الديوان؛ أولها حديث عائشة في الإفك؛ الحديث الطويل.

رابعا : عدد أحاديثه.

قيل بأن أحاديثه بلغت أربعة آلاف حديث دون المكرر، ونقل عن أحمد بن سلمة، أنها تبلغ بالمكرر اثني عشر ألف حديث. وقد فسَّر الذهبي هذا (566/12) بقوله:«يعني بالمكرر بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة»، أما على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي فهي بدون المكرر تبلغ 3033حديثاً.

خامسا: شرطه في أحاديث الكتاب فيما يتعلّق بالاتصال.

إن رواية الراوي عمن عاصره قد تكون متصلة قطعا بأن يثبت سماعه منه بطريق قطعي وقد تكون منقطعة بأن يعلم بأنه لم يسمع منه بطريق قطعي فيكون من قبيل المرسل الخفي ، وقد لا يعلم هذا ولا هذا إلا أنه روى عنه بالعنعنة ، هذه الحالة هي التي تعرف بالاسناد المعنعن واشتهر الخلاف فيها بين البخاري ومسلم وذهب البخاري إلى التوقف فيها وعدم قبولها وذهب مسلم إلى قبولها في حالة إمكان اللقي وسلامة الراوي من التدليس وادعى الإجماع على رأيه .

سادسا: مقدمة صحيح مسلم.

مما تميز به صحيح مسلم عن بقية الكتب أن مسلم ابتدأه بمقدمة، بين فيها سبب تأليفه، ومراتب الرواة والروايات، وجوب الرواية عن الثقات وترك رواية الكذابين، وتغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ، وختمها بيان صحة الاحتجاج بالإسناد المعنعن ورد ردا عنيفا على مخالفه وقد اختلف فيمن هو المقصود بهذا الرد فقيل البخاري وقيل ابن المديني ويحتمل أنه أراد كل من قال بهذا القول من أقرانه وأهل عصره ولم يقصد شيخا واحدا بعينه.

سابعا: تبويب الكتاب.

وقد رتب الإمام مسلم أحاديث الصحيح على الكتب والأبواب، لكنه لم يذكر تراجم الأبواب التفصيلية لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك كما قال ابن الصلاح، وقال النووي:«وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وإنا إنشاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات

تليق بها في مواطنها». وتبويب النووي هو الذي اعتمده محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته فليتنبه إلى ذلك.

وقد ذكر الدكتور سعد الحميد أن تبويب القرطبي شارح مسلم أجود.

ثامنا: بعض ما تميّز به مسلم في منهجه.

1-جمع روايات الحديث في مكان واحد (بخلاف البخاري) وهو يكرر الأسانيد لفوائد إسنادية أو لفظية ويرتبها بحسب القوة، قال المعلمي في الأنوار الكاشفة (29): (عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها، يقدم الأصح فالأصح).

2-اقتصر على المرفوع دون الموقوف وعلى المتصل دون المعلق فليس فيه إلا (14)حديثاً معلقاً ستة منها وصلها في صحيحه، وأما الموقوفات فهي قليلة جداً عنده لا تقارن بما عند البخاري.

تاسعا: العناية به.

من شروحه: المعلم في شرح مسلم للمازري، وإكمال المعلم للقاضي عياض، وشرح صحيح مسلم لابن الصلاح، والمنهاج للنووي.